ان يمارسها جهاز التنظيم المتفرغ، وتجديد هيئات التنظيم باستمرار، وتطوير دوره الداخلي في صنع القرارات السياسية، وفي تركيب، وتشكيل، الهيئات التنظيمية، وخاصة القيادية منها؛ ان ذلك كله يشكّل عناصر لتطوير وتعزيز الديمقراطية. لكن هذا جانب واحد؛ والجانب الآخر [هو] ان يعطى المجال، وعلى نطاق أوسع، لحرية وصراع الافكار حول مختلف القضايا التي تهمّ معركة التحرر الوطني، الخ»[٩٦].

ان المرء ليس بحاجة الى جهد كبير ليرى البصمات الواضحة للبيريسترويكا على الافكار وحتى التغييرات المقدمة. ولعل هذا الامر كان حصيلة تبنّي واضح للاتجاه «التجديدي» للبيريسترويكا، بل ومحاولة ممارستها على صعيد الجبهة، ليس بالنسبة الى الحياة الداخلية في التنظيم فقط، وانما على المستوى السياسي، والايديولوجي، أيضاً.

والواقع ان رياح البيريسترويكا، عندما هبّت نسماتها الاولى على الجبهة الديمقراطية، كان الموقف العام منها هو التأييد. وكان هذا التأييد يجرى انطلاقاً من تقدير ان البيريسترويكا ليست سوى عملية تجديد الاشتراكية، وان الهدف الاساس منها هو تجاوز المشكلات الاقتصادية، وغيرها من المشكلات، التي تعيق نهوض المجتمعات الاشتراكية؛ وبالتالي، فقد كان هذا التأييد مبنيّ على نظرة تفاؤلية وباعتبار القضية شأناً داخلياً سوفياتياً، أولاً وأخيراً. لكن بصورة تدريجية، وسريعة، اتضح ان ابعاد البيريسترويكا عميقة، وانها عملية طويلة وممتدة، وانها لا تقتصر على البعد الداخلي السوفياتي، بل طاولت مجمل شبكة العلاقات التاريخية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجّهت، في هذا السياق، ضربة كبيرة الى الاسس الفكرية، والسياسية، والايديولوجية، التي قامت عليها المجتمعات الاشتراكية، والتي كانت الجبهة الديمقراطية، وغيرها من فصائل اليسار الفلسطيني، تقتات منها، وتستلهم منها، أيضاً، سبيلها في الحياة.

عندئذٍ، بدأ يحدث، داخل الجبهة الديمقراطية، تغيير في مضمون التأييد، بالنسبة الى الاتجاه المحافظ. ففيما واصل الاتجاه «التجديدي» تأييده بلا تحفظ، تقريباً، للبيريسترويكا، كان الاتجاه «المحافظ» يبرز بعض التحفظات، من خلال «أبراز الآثار السلبية للتحوّلات الجارية في بلدان اوروبا الشرقية ويقلّل من امكانات الضغط على الموقف الاميركي وفرص تطويره تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»[٩٧].

وظهر الخلاف على نحو واضح في الجانب السياسي. فقبيل، وفي اثناء، انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخير، في الجزائر، تبلور الخلاف داخل الجبهة الديمقراطية حول نقطتين رئيستين: الاولى تتعلّق بنوعية البرنامج السياسي الذي تتطلب الظروف الراهنة اعلانه، كبرنامج رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية يتبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني؛ والثانية تتعلّق بالموقف ازاء اعلان الاستقلال وتشكيل الحكومة المؤقتة.

بالنسبة الى نوعية البرنامج السياسي، فقد دعت وجهة نظر الاتجاه «التجديدي» الى تبنّي ان تعلن م.ت.ف. رسمياً، قبولها بمبدأ وجود دولتين (دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية)، وان تعلن استعدادها للتفاوض (في المؤتمر الدولي) على أساس القرار الرقم ٢٤٢ الى جانب حق تقرير المصير؛ امّا الاتجاه «المحافظ»، فقد اعتبر ان اعلاناً من هذا النوع ليس سوى اعتراف مسبق، ومن جانب واحد، بحق اسرائيل في الوجود؛ وانه ليس فقط اعترافاً باسرائيل كأمر واقع، وليس حتى استعداداً للاعتراف المتبادل، وانه اعتراف مجاني بحق اسرائيل في الوجود في الوقت الذي تعلن اسرائيل بـ «ليكودها»